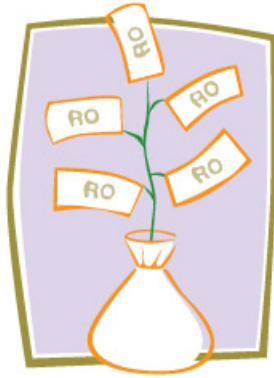


# الاستثمار



## الاستثمار



إن معظم الناس ممن يقضون الجانب الأكبر من حياتهم في العمل نظير الحصول على أجر لا يعرفون حقيقة واقعهم، وهي أنهم عن طريق الادخار أو الاستثمار المدروس لجزء من أجورهم يزيدون من قدراتهم على مواجهة مصروفاتهم المستقبلية، مثل شراء مسكن، أو توفير التكاليف اللازمة لتعليم الأبناء، أو مساعدتهم في تكوين أسرهم، أو مجابهة متطلبات الحياة وتوفير ما يكفي لتغطية النفقات والحفاظ على مستوى الحياة الذي اعتادوا عليها حتى بعد التقاعد والتوقف عن العمل.

من الحديث السابق يمكن أن نقول إن الاستثمار بالمفهوم العام هو أي نشاط اقتصادي يكون له عائد، كما يمكن تعريفه بأنه توظيف المال بهدف تحقيق الربح، ويكون التوظيف هنا عبارة عن شراء أصول أو موجودات. وتصنف هذه الموجودات إلى:

موجودات مادية (الاستثمار المباشر): وهي الموجودات العينية أو الحقيقية (الأراضي، والبنائيات، والسلع، والآلات، والمعدات، وغيرها).  
موجودات مالية (الاستثمار غير المباشر): ويكون في الأدوات المالية من أسهم وسندات وغيرها من الأدوات التي يتم تداولها في البورصات أو الأسواق المالية.

يختلف تقييم الموجودات المادية عن الموجودات المالية في بعض الأمور نظراً لاختلاف طبيعتهما، فالموجودات المالية تكون أكثر سيولة، وسوقها أكثر تنظيماً كما أنها مجزأة إلى أجزاء صغيرة يمكن لعدد أكبر من الراغبين في مجالها الدخول فيه. ومثال على ذلك المقارنة بين شراء سيارة أو قطعة أرض وبين شراء سهم، حيث يلزم لشراء سيارة أو الأرض مبلغ أكبر مقارنة بشراء سهم واحد في شركة معينة، كما يمكن بيع السهم في وقت أسرع من بيع السيارة أو الأرض. ولذلك تكتسب الموجودات المالية رواجاً أكبر في نظر كثير من الناس.



## السوق



الوصف التقليدي للسوق هو مكان التقاء البائعين والمشتريين، وليس الإطار المكاني شرطاً لوجود السوق فنظراً للتطور الهائل في وسائل الاتصالات لم يعد هناك أهمية لالتقاء البائعين والمشتريين،

ويمكن إتمام عمليات البيع والشراء عبر وسائل اتصال كثيرة كالهاتف والفاكس والانترنت وغيره ومن ناحية أخرى فقد أدى التطور الكبير في كميات ونوعيات السلع إلى وجود أسواق متخصصة في السلع كأسواق الحبوب وأسواق الذهب وأسواق الأوراق المالية وغيرها من الأسواق.

## سوق الأوراق المالية

يمكن تعريف سوق الأوراق المالية بأنها السوق التي تُباع وتُشترى فيها الأدوات المالية، ورغم أن هذه الأسواق تعتبر حديثة نسبياً مقارنة بأسواق السلع الأخرى إلا أنها سبقتها من حيث التنظيم، والإمكانات، والتسهيلات المتاحة للمتعاملين فيها، وذلك بسبب ضخامة الاستثمارات المالية التي يتم التداول بها في هذه الأسواق.



إذن سوق الأوراق المالية هو الإطار الذي يجمع بين بائعي الأوراق المالية ومشتري تلك الأوراق، بغض النظر عن الوسيلة التي يتحقق بها هذا الجمع أو المكان الذي يتم فيه، ولكن الشرط هنا يُوجب توافر قنوات اتصال فعالة فيما بين المتعاملين.



## نشأة الأسواق المالية



يعود أصل كلمة بورصة إلي إسم العائلة (فان در بورصن) البلجيكية والتي كانت تعمل في المجال البنكي، وكان لها فندق في مدينة بروج والذي كان مكاناً لالتقاء التجار المحليين في القرن الخامس عشر الميلادي حيث أصبح رمزاً لسوق رؤوس الأموال وبورصة للسلع أيضاً في ذلك الوقت وكان ينشر ما يشبه بقائمة الأسعار يومياً عن السلع المتوفرة لدية وبعد ذلك إنتشر بتأسيس الأسواق المالية في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.



## أنواع الأسواق المالية

تقسم السوق المالية طبقاً لأنواع أدوات الاستثمار المتداول فيها إلى السوق النقدية، وسوق رأس المال.

السوق النقدية:-

هي السوق التي يتم فيها تداول الأدوات المالية قصيرة الأجل وفي العادة تكون تواريخ استحقاقها أقل من سنة وتهدف إلى توفير السيولة مثل أدوات الخزنة وشهادات الإيداع .

سوق رأس المال:-

وهي السوق التي فيها تداول الأدوات المالية طويلة الأجل مثل الأسهم والسندات بأنواعها.

## وظائف الأسواق المالية

الوظيفة الأساسية لسوق الأوراق المالية هي أنها توفر المكان أو الوسائط التي تتيح الالتقاء بين الأشخاص الذين يبحثون عن تمويل والأشخاص الذين يبحثون عن فرص للاستثمار ، ولهذا فإن وجود سوق أوراق مالية منظمة يتيح إنسياب الأموال من كبار وصغار المدخرين للأشخاص الاعتباريين الذين يرغبون في التمويل ، مثل الحكومات والشركات المساهمة العامة، ويكون ذلك عادة عن طريق شراء الأسهم أو السندات بجميع أصنافها.

ويمكن تلخيص وظائف أسواق الأوراق المالية كالآتي:

١- إيجاد حلقة اتصال بين البائعين والمشتريين بهدف تسيير سبل الاستثمار.



٢- تشجيع الادخار وذلك بفتح مجالات واسعة أمام صغار المدخرين لإيجاد فرص استثمارية ملائمة.



٣- توجيه الادخار نحو الاستثمارات الأكثر كفاءة وإنتاجية، الأمر الذي يضمن عائدا ملائما للمستثمر ويعود بالنفع العام على مستوى الاقتصاد الوطني.



٤- وجود سوق أوراق مالية يساعد راسمي السياسات النقدية والمالية على تحقيق أهداف تلك السياسات في الرفاهية والتنمية الاقتصادية.



٥- توفير المعلومات والبيانات التي تمكن المستثمر من حسن إختيار وسائله الاستثمارية وتمكينه من إعادة النظر في استثمارات تعود عليه بالنفع والفائدة.





## تقسم سوق الأوراق المالية:

يتكون سوق الأوراق المالية من نوعين من الأسواق وهي:  
السوق الأولية "سوق الإصدار" والسوق الثانوية "سوق التداول"

### ١- السوق الأولية

السوق الاولية أو كما يطلق عليها سوق الإصدار أو سوق الاكتتاب والتي يتم من خلالها بيع الاوراق المالية المصدره لأول مرة وتمثل مجموعة النظم والمؤسسات اللازمة لولادة أو طرح وتسجيل الأوراق المالية قبل أن تنتقل للتبادل بين المستثمرين، ومن خلال السوق الأولية يحصل مصدر الورقة المالية على التمويل اللازم نظير بيعه لتلك الأوراق المالية الجديدة بينما يحصل المشتري على الورقة المالية الجديدة، والتي تعتبر أداءه من أدوات الاستثمار.

التخصيص هي العملية التي تأتي بعد الاكتتاب، وذلك بقيام مدير الإصدار بجمع طلبات الاكتتاب وفحصها وفرزها وتوزيع الأوراق المالية على المكتتبين، وكتابة وإرسال إشعارات مكتوبة تفيد كل مكتتب بعدد الأوراق المالية التي خصصت له.

الاكتتاب العام في الأسهم هو طلب من قبل الجمهور للمشاركة برأس مال شركة حديثة التأسيس أو شركة ترغب بزيادة رأس مالها، وتتم العملية بتعبئة استمارة مخصصة لهذا الغرض وتسليمها لمدير الإصدار، وعادة ما تتولى البنوك هذه الإدارة وترفق مع الاستمارة قيمة الأسهم المراد الاكتتاب فيها.

## تعتبر بنوك الإستثمار والبنوك التجارية

هي الطرف الرئيسي في السوق

الأولية، وتقوم عادة بالوظائف التالية:

- تولى مهمة النصح والمشورة لمصدر الأوراق المالية بشأن حجم الإصدار أو الاكتتاب وملاءمته ونوعيته وغير ذلك من الأمور المتعلقة بكيفية وخيارات الحصول على التمويل.
- القيام بالمهام التنفيذية تتولى عملية الإصدار أو الاكتتاب الفعلية للورقة المالية وتسجيلها وما يلزم ذلك من إتصالات بالجهات الرقابية.

## ٢. السوق الثانوية

هي السوق التي يجري فيها التعامل بالأوراق المالية بعد إصدارها والإكتتاب بها وذلك في إطار الأنظمة والقوانين والتعليمات التي تحكم عمل السوق المالي.

الإستثمار في البورصة ببساطة هو أحد نوعين:

- أن تكون شريكاً في شركة أو عدة شركات عن طريق شراء أسهمها فإذا حققت أي من هذه الشركات مكاسب ارتفع سعر السهم وحققت أنت مكاسب وإذا تعثرت الشركة انخفض سعر سهمها وانخفض استثمارك.

- أن تقرض الحكومة أم إحدى الشركات مبلغاً ما لمدة محددة عن طريق شراء السندات وتحصل على عائد دوري ثابت (الفائدة المتفق عليها) وفي نهاية مدة السند ستحصل على المبلغ الذي أقرضته للحكومة.

## أنواع الاستثمار في سوق الأوراق المالية:

إذا أردنا أن نتعرف إلى أنواع الإستثمار في الأسواق المالية من حيث أمدتها فيمكن تقسيمها وفقاً لمايلي:-



### إستثمار طويل الأجل

هو أن يقوم المستثمر بشراء أوراق مالية بهدف الحصول على العوائد السنوية التي يحققها من استثماراته، فعندما تحقق الشركة أرباحاً فهي توزع نسبة من هذه الأرباح مقابل الأسهم التي يملكها كل مستثمر.



### إستثمار قصير الأجل (المضاربة)

هو الدخول والخروج السريع من السوق ، وهو عبارة عن الربح الذي يحققه المستثمر عندما يبيع الورقة المالية بسعر أعلى من السعر الذي اشترى به معتمدا على خبرة متراكمة عن السوق وقدرة أكبر علي تحليل تأثير المعلومات والأخبار الخاصة بالشركة علي الأسعار.





## المستثمر

## المضارب

|   |   |
|---|---|
| يهتم بحصص الأرباح التي تخصصها الشركات للأسهم إضافه إلى إهتمامه بالإرتفاع التدريجي لأسعار الأسهم على المدى الطويل. | يهتم بارتفاع الأسعار التي يحققها السهم في الأجل القصير                      |
| يتحمل مخاطرة معقولة ومقبولة   | يتحمل مخاطرة عالية  |
| يُبقى على الأسهم التي يشتريها فترة طويلة ويهتم بالتحليل المالي  | يُبقى الأسهم فترة قصيرة ويهتم بمؤشرات السوق                                 |
| يحدد بالضبط هدفه الاستثماري عند شراء الأسهم   | لا يهتم نوع السهم الذي يشتريه ما دام يحقق له في الأجل القصير مكاسب رأسمالية |
| دافع الشراء من أجل الاستثمار  | دافع شرائه المغامرة   |
| البحث عن شركات ناجحة  | لا يهتم بنوعية الشركات التي يضع أمواله بها                                  |

## محددات صنع القرار الاستثماري الرشيد:

يبحث المستثمر دائما عن زيادة العائد في أي استثمار يرغب الدخول فيه، غير أن معرفة العائد فقط لا يكفي لاتخاذ قرار استثماري رشيد نظرا لغياب الوجه الآخر في الاستثمار وهو المخاطرة. ولذلك يتوجب على المستثمر معرفة أو تقدير العائد، وكذلك المخاطرة للمقارنة بين استثمارين أو أكثر عند الرغبة في إختيار الأفضل.

كلما زادت المخاطر زاد العائد  
و  
كلما قلت المخاطر قل العائد

لذلك يعتبر العائد مقرونا بالمخاطرة المحددين الرئيسيين لصنع القرار، وهذا ناتج من العلاقة الوثيقة والارتباط المتوازي بينهما، لكون زيادة المخاطرة تؤدي لزيادة العائد وقلّة العوائد تكون نتيجة لتقليل الاخذ بالمخاطرة. وهذا

المبدأ في العلوم المالية يعرف بمبدأ "العلاقة التبادلية بين العائد والمخاطرة، وهذا يعني ضرورة تعرف المستثمر على حجمي كل من المخاطرة والعائد، لذا يجب على المستثمر التعرف عليها، وتقدير تأثيرها على مستويات المخاطرة والعائد للخروج بقرار استثماري صائب.



## مخاطر الإستثمار في سوق الأوراق المالية:

من الممكن تلخيص مخاطر الإستثمار في سوق الأوراق المالية بالآتي:

### مخاطر السوق:

تحمل كل من الأسهم والسندات نوع من انواع المخاطر تعرف بمخاطرة السوق ويعني ذلك احتمال خسارة المستثمر بعض رأسماله المستثمر بسبب تذبذب حالة السوق. والأسهم تعتبر أكثر تذبذبا من السندات فأسعار الأسهم يمكنها الهبوط الحاد على حسب اتجاه العرض والطلب.

أما أسعار السندات فتتأثر هبوطاً أو صعوداً بمعدل الفائدة فهناك ارتباط عكسي بين أسعار السندات ومعدل الفائدة فكلما هبط معدل الفائدة ارتفعت السندات وقل عائدها وكلما زاد معدل الفائدة كلما هبطت السندات وزاد عائدها لأن السند يحتوي على قيمة السند ودخل السند وهو الفائدة.

### المخاطر المنتظمة:

يطلق عليها تجاوزا مخاطر السوق وسبب ذلك أن هذه المخاطر تصيب كافة الأوراق المالية في السوق. ويعتبر مصدر المخاطر المنتظمة هو ظروف عامة اقتصادية مثل الكساد (السوق الهبوطي) أو ظروف سياسية. ويصعب على المستثمر التخلص من المخاطر المنتظمة أو التحكم فيها لكنه يستطيع أن يقلل من تأثيرها من خلال تنويع الاستثمار وتوزيعه كالاتي:

- يستثمر في صناعات مختلفة  
(أدوية، معادن، إسمنت، نفط... إلخ)

- يستثمر في قطاعات مختلفة  
(بنوك، صناعة، تأمين، عقارات... إلخ)

- يستثمر في أسواق عالمية مختلفة.

## المخاطر غير المنتظمة:

يكمن مفهوم المخاطر غير المنتظمة في أن تضع استثمارك في ورقة مالية أو شركة معينة، وتكمن الخطورة هنا في أن يطرأ ضعف في الشركة أو في أرباحها مما يؤدي إلى هبوط أسهم هذه الشركة ومن ثم خسارة الاستثمار كما ويمكن التخلص أو التقليل من هذه المخاطرة بتنويع مكونات المحفظة المالية للمستثمر، وهنا ينطبق المثل المشهور «لا تضع البيض كله في سلة واحدة».



## مخاطر التضخم:

تعرف أيضا بمخاطر قوة الشراء ويعني ذلك أن التضخم يؤثر على العائد العام للأسهم فإذا كان عائد الاستثمار أقل من معدل التضخم فيعني ذلك أن مال المستثمر سيفقد قوة شرائه مع مرور الزمن ولهذا لا بد من التأكد أن متوسط عائد الاستثمار ينبغي أن يكون أعلى من معدل التضخم على أقل الأحوال.



## مخاطر التوقيت:

مما لا شك فيه أن التوقيت في الإستثمار مهم جدا فاحتمال ربح المستثمر الذي استثمر في بداية صعود السوق أكبر من الاستثمار في وقت وصول السوق إلى القمة أو وقت الهبوط.



## مخاطر السيولة:

وهي مخاطر عدم تمكن المستثمر من تسيل استثماره في الوقت الذي يحتاج فيه إلى النقد.



## أساليب قياس وتقييم العائد والمخاطرة:

يعرف العائد على الاستثمار بما يجنيه المستثمر من الزيادة في قيمة الأصل المستثمر من الزيادة في قيمة الأصل وما يحققه من مداخيل نقدية طيلة مدة الاستثمار ويقيم بحساب المعادلة التالية وهذه المعادلة البسيطة تأخذ في الحسبان ليس فقط التوزيعات النقدية التي جنت طيلة مدة الاستثمار بل أيضا الزيادة أو النقصان في قيمة الأصل المستثمر فلو أن شخصا اشترى سهما بمبلغ ٢٥٠ ريال وباع هذا السهم بعد سنة بمبلغ ٢٩٥ ريالاً وحصل على توزيع نقدي يساوي ٥ ريالات صار العائد على هذا الاستثمار خلال هذه المدة سنة واحدة يساوي خمسين ريالاً.

أما المخاطر فيمكن وصفها وبالتالي قياسها بالتذبذب في قيمة الأصل الاستثماري وهي أكثر صعوبة في تقديرها من العائد وتقاس باستخدام مقياس التباين أو الانحراف المعياري المعروفان احصائياً وذلك فالتباين هو مقياس لانحراف القيم عن متوسطها بحساب حاصل مجموع مربع الفرق في قيم الأصل عن المتوسط مقسوما على عدد



الفترات أما الانحراف المعياري فهو الجر التربيعي للتباين ومن قيمة العائد وقيمة التباين يمكن للمستثمر التعرف بشكل دقيق على معامل الغير بين العائد والمخاطرة في الاستثمارات وذلك بقسمة قيمة التباين او المخاطرة على العائد كما يلي:

فكلما زادت قيمة معامل التغير لأصل استثماري مقارنة بأخر دل ذلك على ان الاستثمار اكثر خطورة مقارنة بعوائد ذلك يجب إختيار معامل الغير الأقل ومثالا لذلك لو كان هناك سهران أ و ب وتم احتساب هذا المعامل لهما من واقع البيانات في المعادلة وجاءت كما يلي:

- معامل التغير لاستثمار في سهم أ = ٣
- معامل الغير لاستثمار في سهم ب = ٥

فهذا يعني ان سهم أ أفضل من سهم ب لان هناك ٣ وحدات مخاطرة لكل وحدة عائد بينما السهم ب ليعطي ٥ وحدات مخاطرة لكل وحدة عائد



## الوسطاء في سوق الأوراق المالية:



الوسطاء هم المنفذون لعمليات البيع والشراء في سوق الأوراق المالية نيابة عن المستثمرين، ويعتبرون الجهة المخولة قانونياً بتنفيذ عمليات البيع والشراء، حيث لا يجوز للمستثمرين إتمام عمليات البيع والشراء إلا من خلال وسيط معتمد للعمل في السوق. ويقوم الوسيط المالي بإنجاز عمليات البيع والشراء لحساب المستثمر مقابل الحصول على عمولة متفق عليها مسبقاً.

وإضافة إلى قيام الوسيط بتنفيذ عمليات البيع والشراء فهو يقوم أيضاً بالأدوات التالية:

- تقديم النصح والمشورة لعملائه.
- توفير الأخبار والمعلومات والبيانات الخاصة بالتداول لعملائه أولاً بأول.
- توفير الأبحاث والتحليل التي يقوم بها الوسيط عن السوق أو الشركات المدرجة.





ص.ب: ٣٢٦٥ روي . الرمز البريدي: ١١٢ سلطنة عُمان  
هاتف: ٢٤٨٢٣٦٠٠ (٠٠٩٦٨)  
فاكس: ٢٤٨٢٣٦٥٢ (٠٠٩٦٨)

[www.msm.gov.om](http://www.msm.gov.om)  
[www.msmlearning.gov.om](http://www.msmlearning.gov.om)  
info/Awr.003/R.1